



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى

كلية القانون والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

# العزلة في السياسة الخارجية الصينية

بحث تقدم به الطالب سمير قيس حميد الى كلية القانون والعلوم السياسية وهو جزء

من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية

والعلوم السياسية

أشرف

أ.م.د. عماد مؤيد جاسم

## قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	ت
	الاية القرانية	
	الاهداء	
	الشكر والتقدير	
	قائمة المحتويات	
٣ - ١	المقدمة	١
١٠ - ٤	المبحث الاول: العزلة الدولية وتأثرها بطبيعته النظام الدولي	٢
٦ - ٤	المطلب الاول: مفهوم العزله الدوليه	٣
١١ - ٦	المطلب الثاني: طبيعه النظام الدولي وأثره في سياسة العزلة الصينيه	٤
١٣ - ١١	المبحث الثاني: السياسه الصينيه والقرار العزله الخارجيه	٥
١٨ - ١٤	المبحث الثالث: التخلي عن سياسة العزله وتبني الانفتاح الخاري	٦
١٩	الخاتمة	٧
٢١ - ٢٠	المصادر	٨

## الشكر والتقدير

انطلاقا من العرفان بالجميل فانه ليسرني وليثلج صدري ان اتقدم بالشكر والامتنان الى الله سبحانه وتعالى لاكمالي هذا العمل فاني اتقدم بالشكر والامتنان الى استاذي ومشرف البحث ( د . عماد مؤيد جاسم ) الذي ساعدني من خلال توجيهاته القيمة وكذلك اخص بالشكر والتقدير اساتذتي وزملائي في قسم العلوم السياسية .

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

((اقراء بأسمه ربك الذي خلق \* خلق الانسان من علق \* اقرأ وربك

الأكرم \* الذي علم بالقلم \* علم الانسان ما لم يعلم ))

صدق الله العظيم

سورة العلق آية (1-5)

## الاهداء

الى البلمسم الذي يداوي جروحنا ...

الى من ربياني صغيرا...

الى من احببنا ولن ننسا... الى ابي وامي

الى اشقائي الذين وقفو بجانبني طيلة السنين الماضية

الى اصدقائي الذين دعموني وساندوني خلال دراستي

الباحث سمير قيس حميد

## الاهداء

الى البلمسم الذي يداوي جروحنا ...

الى من ربياني صغيرا...

الى من احببنا ولن ننسا... الى ابي وامي

الى اشقائي الذين وقفو بجانبني طيلة السنين الماضية

الى اصدقائي الذين دعموني وساندوني خلال دراستي

الباحث سمير قيس حميد



## المقدمة.

تعد التجربة الصينية في السياسة والاقتصاد تجربة فريدة من نوعها باعتبار انها جمعت ما بين نقيضين هما الفكر الشيوعي القائم على حكم الحزب الواحد والانفتاح الاقتصادي الرأسمالي المستوحى من التجربة الليبرالية الغربية، ولعل هذا هو مصدر الغرابة في هذا الإنموج السياسي الذي استطاع التوفيق بينهما بحيث تمكنت الصين خلال سنوات طويلة ومنذ تأسيس الجمهورية الشيوعية فيها عام ١٩٤٩ من تحقيق تغيرات كبيرة في مستوى التنمية الاقتصادية وهو ما أنعكس بشكل واضح على القوة السياسية الدولية للصين بحيث باتت لها مكانة دولية مرموقة في مصاف الدول الكبرى حتى ان الدراسات المستقبلية تتوقع بتحول الصين الى الاقتصاد رقم واحد على مستوى العالم خلال السنوات القادمة وهو ما يعني تفوقها على الولايات المتحدة واليابان.

ان التجربة الصينية تستمد أهميتها من طبيعة التحولات التي مرت بها خلال القرن العشرين وتحديدأ خلال حكم الرئيس المؤسس للصين الشيوعية (ماو تسي تونج) الذي حاول الارتقاء بالصين من دولة نامية ومجتمع زراعي بدائي كانت تحكمه العلاقات القطاعية الى دولة صناعية قادرة على منافسة الدول الكبرى في السياسية الدولية آنذاك وبالأخص الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وعلى الرغم من أن محاولات الرئيس (ماو) لم يكتب لها النجاح بالكامل، لكنه على الأقل استطاع النهوض بالصين عسكرياً وسياسياً إذ جعلها موضع تنازع واستقطاب بين العملاقين آنذاك، إلا أن الرئيس (دنغ شياو بنج) كان موفقاً أكثر في اعادة تعريف الرؤية الصينية للعالم ولنفسها وهو ما مكنه من ادخال تغيرات جذرية في الايديولوجيا الصينية ومن هم الاصدقاء والاعداء وما هي الوسائل الكفيلة بتحقيق أهداف السياسة الصينية وعليه كانت التجربة الجديدة التي اعتمدها الصين ومنذ العام ١٩٧٨ وتبني الانفتاح الايجابي الاقتصادي على العالم الخارجي كان له بالغ الاثر في بناء قوة الدولة الصينية.

## أهمية البحث.

يكتسب البحث أهميته في سعيه للتعرف على الاسباب التي دفعت بالصين الى تبني سياسة العزلة وما هي الاثار السلبية التي سببتها هذه السياسة وكيف ان الصين فيما بعد أدركت مساوئ هذه الاثار وعملت على تغييرها من خلال تبني سياسة جديدة وهو يشير إلى القدرة على التكيف التي تمتعت بها السياسة الخارجية الصينية في التعاطي مع متغيرات السياسة الدولية والبيئة الداخلية.

## إشكالية البحث.

تتمثل اشكالية البحث في التعرف على الاجابة لسؤال مركزي هو : لماذا اختارت الصين لنفسها خيار العزلة ؟، وما هي الاهداف التي كانت تسعى لتحقيقها من وراء هذه السياسة ؟، وكيف أدركت الصين فيما بعد فشل هذا الخيار في تحقيق الاهداف المقصودة.

## فرضية البحث.

يستند البحث الى فرضية أساسية قوامها " أن العزلة في السياسة الخارجية لأي دولة تؤدي الى نتائج سلبية بحكم ان طبيعة النظام الدولي قائم على التفاعل، وأن الدول المعزلة ذاتياً لا تستطيع بناء مكانة دولية لنفسها " .

## هيكلية البحث.

انقسم البحث الى ثلاث مباحث، حيث تطرق المبحث الأول الى تحديد ما هو المقصود بالعزلة الدولية وكيف يمكن لطبيعة النظام الدولي وخصائصه ان يؤثر في تبني الدولة لخيار العزلة، أما المبحث الثاني فتناول قرار الصين بتبني العزلة الخارجية كوسيلة لاعادة البناء من الداخل فضلاً عن توضيح



الآثار السلبية التي سببها هذا القرار على الاقتصاد الصيني والمجتمع ككل، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه تخلي الصين عن قرار العزلة الخارجية وتبني سياسة الانفتاح الخارجي كوسيلة لتدعيم علاقاتها مع العالم وإعادة بناء الاقتصاد الوطني.

## المبحث الأول: العزلة الدولية وتأثيرها بطبيعة النظام الدولي.

### المطلب الأول: مفهوم العزلة الدولية.

لعل المعنى الأشهر من معاني العزلة، والأكثر تداولاً هو ما يأتي مرادفاً لمعاني الانغلاق، والأحادية، والانقطاع عن مسرح العلاقات الدولية، وهي بهذا المعنى تشير العزلة إلى تقلص علاقات الدول المعزولة بغيرها من الدول والمؤسسات الدولية أما طوعية أو رغماً عنها مع ما يجره ذلك من مخاطر على هوية الدولة، ووجودها، فضلاً عن المضار الاقتصادية والثقافية و غيرها، والعزلة بهذا التوصيف نقيضة للتفاعلات الدولية، بمظاهرها المتعددة من تكامل وتعددية وانفتاح، وهذا الوضع بالتأكيد خلاف الوضع الطبيعي لأي كيان سياسي، فضلاً عن أية دولة ولطالما قيست قوة الدول بقدرتها على التأثير في مجمل العلاقات الدولية ومدى مشاركتها في حل المشكلات والأزمات في العالم ولهذا فلم يكن عجباً أن تحشد الدول طاقاتها، وأن تستنفر أدواتها الدبلوماسية وقوتها الفكرية لتعزيز نفوذها على المستوى الجغرافي، وفي اتجاه العلاقات الإيجابية من خلال زيادة أصدقائها وتقليل أعدائها، أو تحييد من لم تنجح في كسبه منهم، وهي من أجل ذلك تحسب للرأي العام ألف حساب، ولا تسمح بأن يؤلب العالم ضدها، حتى لو كانت من طراز الدول الفائقة القوة كما هو شأن الولايات المتحدة اليوم. ولعل عالم اليوم الذي تسوده مفاهيم العولمة والعالمية والكونية والتجانس واختصار المسافات المكانية يكون أقل تقبلاً واحتمالاً لفكرة العزلة الدولية<sup>(١)</sup>.

١ - د. أسامة عثمان، العزلة الدولية .. فاعليتها وسبل التعامل معها، موقع نوافذ الالكتروني، تاريخ النشر، ٢٥ يوليو

٢٠٠٩، على الرابط التالي:

ومن المعلوم أن التغيير ظاهرة تميز بها العالم منذ القدم. بيد أن مجموعة متعددة المضامين أدت، منذ نهاية القرن الماضي، إلى أن تضحى هذه الظاهرة غير مسبوقة في سرعتها وتأثيرها وشمولية تحدياتها وانفتاح نهاياتها، ومن نافل القول إن أنماط التفكير والتخطيط السابقة لمرحلة ما قبل انتهاء الحرب الباردة لم تعد قادرة على التعامل بكفاءة مع معطيات عالم يتغير على نحو سريع. لذلك لم تتردد بعض الدول في إجراء مراجعة شاملة لسياساتها الخارجية والرؤى والتوجّهات المرتبطة بها، في سياق فعل سياسي يريد الاستمرار في أن يكون مؤثرا وبالتالي ناجحاً.

إن الصين تقدم أنموذجاً لمثل هذه المراجعة، فسياستها الخارجية شهدت خلال الفترة بين أعوام ١٩٤٩ و١٩٧٧ عملية إعادة هيكلة مستمرة، فمن توجه الاعتماد على الاتحاد السوفييتي السابق (١٩٤٩-١٩٦٠) إلى توجه الاعتماد على الذات (١٩٦٠-١٩٧٠)، ثم تبني العزلة النسبية (١٩٧٠-١٩٧٧)، بعد ذلك اتبعت سياسة الانفتاح السياسي الخارجي الشامل منذ انعقاد المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي الصيني في عام ١٩٧٧. وقد كان هذا التوجه الأخير محصلة لتأثير مدخلات هيكلية أثرت آنذاك في الواقع الصيني الداخلي والخارجي.

ويبرهن المثال الصيني على فرضية تؤكد أن السياسة الخارجية لإحدى الدول تعد انعكاساً لنوعية المعطيات التي تشكل واقعها الداخلي والخارجي في زمان محدد، كما أنه يؤكد على أن الدول لا تتردد في اختيار التحول من توجه محدد إلى آخر مختلف عندما تدرك أن هذا التحول سيفضي إلى تحقيق ما تصبو إليه من أهداف، أو على الأقل يسهل عليها ذلك. فالصين لم تذهب إلى تبني خيار الانفتاح على

العالم إلا عندما أدركت أن مخرجات هذا الخيار هي التي ستساعدها على الارتقاء والوصول إلى مصاف القوى الدولية الكبرى، ويبدو أنها فعلاً تسير باتجاه تحقيق هذا الهدف (١).

### المطلب الثاني: طبيعة النظام الدولي وأثره في سياسة العزلة الصينية.

تعد السياسة الخارجية بمثابة مُخرج أدائي لإدراك صناع القرار لطبيعة التحولات والتغيرات سواء في البيئة الداخلية أو الخارجية، بحيث تكون إتجاهات السياسة الخارجية مصممة لكيفية التعامل مع هذه التغيرات والسعي لإستثمار الفرص التي تنطوي عليها أو مواجهة التحديات التي تفرضها، إذ يرى إستاذ السياسة الخارجية (تشارلز هيرمان) إن معظم التغير في السياسة الخارجية ينتج عن إدراك قادة الحكومة لبعض التغير أو المبادأة في البيئة الدولية والنظام الدولي، وبشكل أكثر تحديداً أن التغيرات في النظام الدولي الإقتصادي والسياسي تشكل محددات مهمة للتغير في السياسة الخارجية ولكن صناع القرار يمكن أن يفكروا في هذه التغيرات ويستجيبوا لها في الحال أو بعد المعاناة من عواقب دراماتيكية (٢).

ومن المعلوم أن التغيرات التي تحدث في هيكلية النظام الدولي والتي يقصد بها " توزيع القدرات والموارد الإقتصادية والعسكرية في هذا النظام وبالتالي ترتيب الوحدات المكونة له بالنسبة لبعضها البعض، هذا التوزيع له إنعكاس على سلوك الوحدات الدولية وقدرة إحداها أو البعض منها في السيطرة

---

١ - د. مازن الرمضاني، إشكالية السياسة العربية الخارجية: العزلة والانكفاء، صحيفة العرب اللندنية، العدد (١٠٠٥٢) في ٢٠/٩/٢٠١٥، ص ٦.

٢ - سيد محمود النقر، السياسة الخارجية للصين والعلاقة مع الولايات المتحدة، مطبعة دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٥٤.

على توجهات الفاعلين الآخرين " (١)، فضلاً عن أن التغييرات التي تمس أيضاً طبيعة ومضمون المنظومة الدولية تتعكس تأثيراتها على ادوات السياسة الخارجية وحتى على عملية صنعها، فمن المسلم به ان التغييرات في النظام الدولي قد إرتبطت بتزايد أهمية العامل الإقتصادي وتراجع أهمية الأداة العسكرية كأداة للسياسة الخارجية في مجال إدارة التفاعلات السياسية الدولية، بحيث أصبح من الواضح أن القوة الإقتصادية باتت الدعامة الحقيقية للقدرة القومية في عالم ما بعد الحرب الباردة الأمر الذي إستلزم من الدول ضرورة التخفيف من حدة الإندفاع في مجال سباق التسلح وتوجيه المزيد من الإهتمام إلى جهود التنمية الإقتصادية، كذلك أدركت غالبية الدول أن الأداة الإقتصادية سوف تكون الأداة الرئيسية الفاعلة والأكثر تأثيراً في العلاقات الدولية خلال السنوات المقبلة (٢).

وعلى هذا الأساس عملت المتغيرات الدولية على التأثير في علاقات الصين مع دول العالم مثلما أثرت بدورها على قرارات الصين الخارجية، إذ كان لهذه المتغيرات أثرها في إعادة رسم وتوجيه السياسة الخارجية الصينية وكيفية النظر إلى النظام الدولي وطبيعة الدور العالمي وتوزيع مراكز القوة.

منذ نشوء دولة الصين الشعبية عام (١٩٤٩) اتسمت العلاقات الصينية - الأميركية بالعداء الشديد المتبادل كون أن واشنطن لم تعترف بالصين كدولة وسانددت (تايوان) بالضد من الوطن الأم، كذلك إستخدمت الولايات المتحدة حق (النقض) في مجلس الأمن بالضد من عضوية الصين في الأمم المتحدة وحالت دون أن تشغل مقعدها الدائم في مجلس الأمن فضلاً عن المعاهدات الأمنية والدفاعية التي ربطت دول عدة من جنوب شرق آسيا بالولايات المتحدة وكانت في جزء منها تهدف إلى تطويق

١ - المصدر السابق، ص ٥٤.

٢ - لستر ثورو، الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الإقتصادية بين أميركا واليابان، سلسلة عالم المعرفة، العدد

(٢٠٤)، الكويت، ١٩٩٥، ص ص ٩ - ٢٧.

وعزل الصين (١)، وكان لهذا القيد الاميركي على حركة السياسة الخارجية الصينية أن إتجهت بكين لتقوية علاقاتها مع الإتحاد السوفيتي لوجود المشتركات الأيديولوجية، فعندما إشتدت الحرب الباردة في بداية الخمسينيات أعلن الرئيس (ماو تسي تونغ) حتمية تحالف الصين مع الصديق السوفيتي لمواجهة (إمبريالي الغرب) بالقول " أن الصين سوف تتحاز إلى جانب واحد بإتجاه الإتحاد السوفيتي"، وبناء عليه وقعت الدولتان إتفاقية صداقة وتعاون في شباط عام (١٩٥٠) مدتها (٣٠) عاماً وموجهة في المقام الأول ضد الولايات المتحدة (٢).

وتبنت الصين المفهوم السوفيتي للنظام ثنائي القطبية واعتمدت بشكل كبير على مساعداته الإقتصادية وباتت السياسة الخارجية الصينية تحركها نوازع العداة تجاه الولايات المتحدة من جهة والروابط الوثيقة مع الإتحاد السوفيتي من جهة ثانية بدليل أنه عند وقوع الحرب الكورية (١٩٥٠ - ١٩٥٣) إتخذت الصين موقفاً مؤيداً للسوفيت وشاركت بجهداها في دعم كوريا الشمالية تلقائياً دون تردد، ولهذا يشير المحللين إن الحرب الكورية وقعت في وقت لم تكن فيه الصين قد أخذت الوقت الكافي لصياغة سياسة خارجية واضحة بحيث إنجرفت للحرب الكورية بتأثير العداة الأميركية لها وإحتلال تايون من ناحية وتأثير صداقة الإتحاد السوفيتي ومعاونته المادية من ناحية أخرى، وربما لو لم تكن قد وقعت الحرب الكورية لأختلفت الامور بالنسبة للعلاقات الصينية - الأميركية (٣).

---

١ - د. درية شفيق بسيوني، المثلث الإستراتيجي وتوازنات القوى في الثمانينات، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٠١)، أبريل، ١٩٩٠، ص ١٧.

٢ - المصدر نفسه، ص ١٧.

٣ - سمير كرم، العلاقات الأميركية - الصينية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢٧)، السنة الثامنة، أكتوبر، ١٩٧٢، ص ١٥.



وكان لإزدياد الجهود السياسية الاميركية الرامية لعزل الصين والتي إبتدأت بعقد المعاهدة الأمنية مع اليابان عام (١٩٥١) ومن ثم تولي مسؤولية الحرب في الهند الصينية بدلاً من فرنسا التي انسحبت وبعدها تشكيل حلف جنوب شرق آسيا وإستمرار الدوريات التي يقوم بها الإسطول الأميركي السابع في مضائق تايوان، كان لهذه الجهود أن ألقت الصين بثقلها في بناء علاقة وطيدة مع الإتحاد السوفيتي بحيث بدا أن التحالف الصيني - السوفيتي يراد به موازنة التحالف الأميركي - الياباني في شرق آسيا.

إلا أن الخلافات بين الشريكين الصيني والسوفيتي حول كيفية سداد أثمان القروض والمعدات العسكرية والتي بدأت في عهد (ستالين) قد وصلت ذروتها في عهد (خروتشيف) الذي ألقى خطاباً عام (١٩٥٦) إنتقد فيه سياسات سلفه مبيناً عدم حتمية الحرب والعنف في الإنتقال إلى الإشتراكية فضلاً عن أن (خروتشيف) طرح مفهومه الخاص عن (التعايش السلمي - Peaceful Coexistence) في إشارة منه إلى إمكانية التعايش بين النظامين الرأسمالي والشيوعي ومن ثم تبعها (خروتشيف) بزيارة إلى واشنطن عام (١٩٥٩) لوضع سياسته موضع التطبيق، وهو ما كان يتناقض مع الرؤية التي يؤمن بها الرئيس (ماو تسي تونغ) بخصوص إستمرارية العنف لتحقيق المجتمع الإشتراكي خصوصاً وأن هذا الأخير بدأ يؤمن أن الإنفراج السوفيتي - الأميركي سوف يكون على حساب الصين التي ستترك لوحدها في مواجهة الولايات المتحدة بعد أن ربطت مصيرها بالتحالف مع السوفيت الذين لم يترددوا بالتخلي عنها.

(١).

كانت المواضيع التي سببت الخلاف بين الطرفين متعددة إلا أن أكثرها أهمية كان موضوع سعي الصين لإنتاج قنبلة ذرية مستقلة وهو ما لم يحظى بتأييد سوفييتي قوي رغبة في إبقاء الصين تحت المظلة النووية السوفيتية، الأمر الذي دفع الرئيس (ماو) الى نشر مقالة في صحيفة (العلم الأحمر) بداية عام

١٩٦٠ تتطرق بالمرارة وتصب جام غضبها على السوفيت الذين وصفهم بال(التحريفيين الجدد - Revisionists) متهماً أيهم بالتخلي عن أفكار (لينين) وفي ذات الوقت مؤكداً على ضرورة إستمرار الصراع الطبقي وليس التعايش السلمي وكان رد السوفيت قد تمثل بسحب كافة الخبراء من الصين(١).

---

١ - ، للمزيد من التفاصيل عن جذور الخلاف السوفيتي - الصيني خلال مراحل تاريخية متتالية يمكن الرجوع الى: فوزي درويش، الشرق الأقصى: الصين واليابان (١٨٥٣ - ١٩٧٢)، مؤسسة الأهرام للصحافة والنشر، القاهرة، ١٩٩٧، ص ص ٢٢١ - ٢٣٥.

## المبحث الثاني السياسة الصينية وقرار العزلة الخارجية.

مما لاشك فيه أن السياسة الخارجية الصينية تجاه الإتحاد السوفيتي آنذاك قد تأثرت بدرجة كبيرة بطبيعة مضامين العلاقات الصينية - الاميركية، فهذه الأخيرة كان لها دور في تشكيل محددات العلاقات الصينية - السوفيتية سواء في فترة التحالف الأيديولوجي أو في فترة الإفتراق والعداء، خصوصاً وأن الولايات المتحدة كقوة عظمى كانت أحد دعائم النظام ثنائي القطبية الذي ساهم في تشكيل أنساق القوة والعلاقة بين دول العالم وهو ما يؤكد دور هيكلية النظام في تحديد إتجاهات السياسة الخارجية للدول الأقل مرتبة.

كان للثورة الثقافية التي أطلقها الرئيس (ماو) والتي إمتدت للفترة (١٩٦٦ - ١٩٧٦) والتي تلخصت في سحب كافة الطلبة الصينيين من الجامعات الأجنبية وقطع كافة العلاقات العلمية مع دول العالم وتولي (الحرس الأحمر) مسؤولية التنقيف الثوري للشارع الصيني، كان لهذه الثورة أن عملت على عزل الصين عن محيطها الخارجي بحيث تراجعت علاقاتها مع الإتحاد السوفيتي الى أدنى مستوى له خصوصاً مع بدأ المواجهات الحدودية المسلحة في آذار (١٩٦٩).

بعد عودة (ماو تسي تونغ) من زيارة للإتحاد السوفيتي عام (١٩٥٨) كان قد إعجب بالمشاريع الصناعية العملاقة التي شاهدها هناك، فعقد العزم على تحديث المجتمع الصيني بتطوير الزراعة والصناعة فأطلق حملة (القفزة الكبرى للأمام - The Great Leap Forward) والتي تنص على العمل بشكل مضاعف وشاق في الحقول والأرياف ومناجم الفحم والتعدين لمدة ثلاث سنوات من أجل نقل الصين إلى مصاف الأتحاد السوفيتي، إلا أن هذه الحملة لم تؤتي ثمارها المرجوة بسبب من أن المجتمع الصيني بطبيعته مجتمع زراعي ريفي وليس مثل روسيا القيصرية التي كانت تملك قاعدة صناعية جيدة قبل الثورة البلشفية، إلا أن الزعيم (ماو) لم يدرك هذا الأمر وتصور أن السبب يكمن في وجود الأفكار

البرجوازية التي تعيق حملته، فأطلق مشروعه (الثورة الثقافية) والتي تمثلت بإرسال أساتذة الجامعات للعمل في الحقول الزراعية وغلق الجامعات وتدمير كافة الرموز البرجوازية فضلاً عن تولي (الحرس الأحمر) مهمة التثقيف بالكتابة على الجدران والحوائط في المدن والقرى، فضلاً عما تضمنته هذه الثورة من قطع للروابط الثقافية والعلمية مع العالم الخارجي، وكان (ماو) يعتقد أن العزلة التي ستفرض على الصين ستساعد الشعب في تشكيل وعيه بالهوية والذات الصينية الأمر الذي يتيح له بناء إمكاناته وقدراته بالطريقة ذاتها التي عاشتها اليابان إثناء وبعد ثورة (الميجي) (١).

أطلق (ماوتسي تونغ) ما يسمى بالثورة الثقافية (1966-1976) التي كانت عبارة عن حملة سياسية لإزالة خصومه السياسيين وإعادة بناء المجتمع الصيني على وفق قالب ثوري جديد، وقد سبق إطلاق هذه الثورة بعض مظاهر الفشل في تحقيق برامج سياسية، ففي عام (1960) وبعد الفشل الذي مني به البرنامج الاقتصادي والاجتماعي الراديكالي (الماو) وهو القفزة العظيمة للأمام (The Great Leap Forward) بدأ المعتدلون في القيادة الشيوعية من أمثال (ليو شاوكي ودينغ أكسياوبنغ) بتطبيق مناهج أكثر عقلانية في التغيير من خلال اعتماد الطريقة التدريجية في التنمية الاقتصادية والتنظيم الاجتماعي، أما (ماو) فاعتقد ان التغيير الاجتماعي في الصين يتطلب ازالة مظاهر البرجوازية والبيروقراطية القديمة التي ما تزال تسيطر على المجتمع في الصين.

لهذا حول (ماو) الصحف الصينية في يونيو عام (1966) لانتقاد البرجوازية في المجتمع وكان هذا اعلان بداية الثورة الثقافية، ترافق مع دعوة (ماو) للشعب الصيني لأن يقوم بتحطيم ما سماه بـ(القدماء الأربعة) وهي (الأفكار القديمة والثقافة القديمة والعادات القديمة والأعراف والتقاليد القديمة)،

١ - د. كاظم هاشم نعمة، الصين في السياسة الآسيوية، منشورات الدار الأكاديمية العليا، طرابلس، ٢٠٠٧، ص ص

وعمد الطلاب بإيعاز من (ماو) نفسه إلى تشكيل فرق سميت بـ(الحرس الاحمر) والتي بدأت بانتقاد ومهاجمة كل ما يرمز له بالبرجوازية من معلمين وأساتذة ورؤوساء جامعات ومتقنين وغيرهم، وبقيت المدارس والجامعات مغلقة للمدة من (1966-1969) وعمت الفوضى كامل البلاد إذ حطم (الحرس الأحمر) المعابد والأعمال الفنية والكتب وكل ما يرمز الى ثقافة أجنبية أو غربية، واضطهد الفنانين والكتاب والمتقنين وتعرضوا للاذلال والضرب الجسدي في الجلسات التي سميت بـ(جلسات الكفاح)، كما اجبر العديد منهم على تأدية أعمال وضيعة، ومن ثم أصبحت كامل البلاد تحت سيطرة جيش التحرير الشعبي (PLA) (١).

وكان من آثار التغيير الثقافي الذي أحدثه (ماو) أن عمد الى نفي التقنيين والمتقنين والمحترفين كافة إلى الريف لتأدية أعمال شاقة، أما أبناء الفلاحين والعمال فقد أحضروا الى المدن الحضرية لدراسة أعمال (ماو) الثورية (٢).

كان لهذه السياسات التي اتبعتها (ماو) اثار سلبية جسيمة على الاقتصاد الصيني وحتى السياسة الخارجية، إذ انعكس هذا التغيير المتمثل بالثورة الثقافية بعشر سنوات من الفوضى والعنف على الاقتصاد الصيني الذي تراجع بشكل كبير كما أن العزلة الذاتية ومحاربة كل ما هو أجنبي أدى إلى عزوف الاستثمارات عن دخول الصين التي شهدت حقبة سيئة من الركود في الوقت الذي ارتقت فيه اقتصاديات آسيا مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية وكذلك ماليزيا وتايوان، كما حرم جيل كامل من الشباب الصيني من تلقي التعليم إذ علقت امتحانات الدخول إلى الكلية منذ بداية (الثورة الثقافية) ولم يعاد العمل بها حتى عام (1977).

١ - فوزي درويش، الشرق الأقصى: الصين واليابان (١٨٥٣ - ١٩٧٢)، مؤسسة الأهرام للصحافة والنشر، القاهرة،

١٩٩٧، ص ١٧٥.

٢ - المصدر نفسه، ص ١٧٦.



## المبحث الثالث: التخلي عن سياسة العزلة وتبني الانفتاح الخارجي.

كان عقد السبعينيات نقطة تحول في ثالوث العلاقة (الصين، الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي) إذ بدأ الانفراج النسبي في العلاقة بين بكين وواشنطن على إثر الزيارة السرية التي قام بها وزير الخارجية الأميركي آنذاك (هنري كيسنجر) ومن ثم تبعتها زيارة الرئيس (ريتشارد نيكسون) والتي حققت تقدم بالغ بالإتفاق على جملة أمور مثل إحترام النظام السياسي لكل بلد وعدم التدخل في الشؤون الداخلية فضلاً عن السماح بالتعاملات التجارية بشكل متبادل، والأكثر أهمية أن هذه الزيارة كانت بداية الإعتراف الأميركي بالصين وإعادة مقعدها الدائم في مجلس الأمن لشغله من جديد، وقد وجد الصينيين في هذا التطور بداية الدخول للنظام الدولي كقوة كبرى خصوصاً وأن السياسة الإقليمية في شرق آسيا باتت تتشكل على ثلاث أضلع إستراتيجية، ولم يكن دوافع هذا التطور ببعيد عن أذهان القيادة الصينية، فالإنفتاح الأميركي كان يراد به إستخدام الصين للحد من هيمنة الإتحاد السوفيتي مثلما أستخدم السوفيت الصين ذاتها لإفلاق الأميركيين في المنطقة<sup>(١)</sup>، الأمر الذي ترتب عليه بقاء العلاقات الصينية - السوفيتية ضمن حالة الركود السياسي.

وبشكل عام يمكن القول، أن السياسة الخارجية الصينية مرت بثلاث مراحل مهمة ( Three Phases): المرحلة الاولى والتي تلت تأسيس جمهورية الصين الشعبية بعد عام ١٩٤٩ وتمثلت بالإعتماد الكلي على الإتحاد السوفيتي والتحالف معه في مواجهة الغرب والولايات المتحدة، المرحلة الثانية وجاءت بعد بروز الخلافات الأيديولوجية مع السوفيت وبداية تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة وحصول الصين على مقعدها الدائم في مجلس الأمن في بداية السبعينيات ورفض الصين للهيمنة

١ - أبو بكر الدسوقي، الدور العالمي للصين: رؤى مختلفة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٣)، السنة الرابعة



السوفيتية، أما المرحلة الثالثة فبدأت بتبني التفكير البراغماتي مع تولي الرئيس (دينج شياو بنج) مقاليد السلطة في عام (١٩٧٧) وإعتماد سياسة الباب المفتوح كآلية لتطوير الإقتصاد وتحقيق التنمية وكانت هذه بداية الإنفتاح الصيني على العالم الخارجي وإستمرت هذه السياسة إلى الوقت الحاضر مع بعض التغييرات التي إنتابت السلوك السياسي الخارجي والمتمثلة بظهور بعض نقاط الخلاف مع الولايات المتحدة مثال ذلك قيام الصين بالتهديد بإجتياح تايوان رداً على زيارة رئيس تايوان إلى الولايات المتحدة عام ١٩٩٦ والتي إعتبرتها الصين خرق أميركي للشراكة الموجودة بين الطرفين (١).

وتعد المرحلة الثالثة من حياة السياسة الخارجية الصينية من أهمها على إعتبار أنها كانت نقطة البداية لتأسيس عناصر الدولة الكبرى من خلال إعتداد الأنفتاح الإقتصادي وتطبيق بعض المبادئ الرأسمالية بلمسة إشتراكية - صينية، وما كان لهذه المرحلة أن تتحقق لولا الإنفراج في العلاقات الأميركية - الصينية بعد وفاة الزعيم الصيني (ماو تسي تونغ) عام (١٩٧٦) ومن ثم تولي (دينغ شياو بنج) عام (١٩٧٧) قيادة الدولة والحزب في الصين وإطلاق عمليات إصلاح وتحولات جذرية في قطاع الإقتصاد وعلاقات بكين الخارجية، إذ بدءاً من عام ١٩٧٨ دخلت الصين في مرحلة غير مسبوقة من التحول الإقتصادي وصفتها اللجنة المركزية الحادية عشر للحزب الشيوعي الصيني في قراراتها الصادرة عن جلستها التخطيطية الثالثة في ديسمبر من عام ١٩٧٨ بأنها " ضرورة لتحويل تركيز الحزب وإنتباه الشعب من الصراع السياسي إلى التحديث الإقتصادي " (٢)، وحسب قرارات هذه اللجنة فأن التحديث يهدف إلى رفع نسبة النمو الإقتصادي وزيادة الأنتاجية في القطاع الصناعي والزراعي وإعتماد إدارة

---

١ - عبدة عبد الله الدندراوي، الصين وروسيا وحلف شمال الأطلسي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٢)، أبريل، ١٩٩٨، ص ١٢٤.

٢ - متروك الفالح، النموذج الصيني للتوحد (الدولة الواحدة ذات النظامين): دراسة في الأصول والعوامل والدلالات، المستقبل العربي، العدد (١٥٢)، ١٩٩١، ص ٢٦.

جديدة قائمة على تدخل حكومي أقل وحرية أكبر في الإدارة الذاتية والإبتعاد عن المركزية بطريقة تكون مشابهة لإنموذج (رأسمالية الدولة) في يوغسلافيا (١)، وكان للإستثمارات الأجنبية دور حيوي في تحقيق هذا النمو، فقد بلغت هذه الإستثمارات في العام ١٩٨٠ نحو (٦.٣) مليار دولار لترتفع إلى (٢٤.٨) مليار دولار عام ١٩٩٠ ولتصل خلال عقد التسعينيات إلى أرقام مذهلة حيث بلغت أكثر من (٣٤٨.٤) مليار دولار بنسبة زيادة قدرها (١٣٠٤%) عن قيمتها في العام ١٩٩٠ (٢).

إن هذه التغييرات التي أبدتها القيادة الصينية في تبنيها لسياسات إقتصادية جديدة قائمة على الإنفتاح الخارجي لجذب الإستثمارات ترتب عليها إجراء تغييرات مماثلة في سياستها الخارجية بحيث إبتعدت الصين عن مبدأ نشر الشيوعية أو معاداة العالم الرأسمالي وتبنت أكثر المبادئ البراغماتية لتوجيه السياسة الخارجية نحو وجهة عقلانية تعلي المصلحة الوطنية فوق الأيديولوجيا (٣)، ولعل هذه العقلانية والبراغماتية تبتدت أكثر في علاقاتها مع دول الجوار وبالأخص في شرق وجنوب شرق آسيا.

فمنذ نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين، بدأت القيادة الصينية بإجراء تعديل في سلوكها السياسي الخارجي بهدف الإنفتاح على محيطها الإقليمي والتخلي عن الطابع الإيديولوجي، وعليه، إعتمدت الصين منذ ذلك الوقت سياسة حسن الجوار، وهكذا جرى تطبيع العلاقات مع أندونيسيا وسنغافورة في شهري سبتمبر وأكتوبر على التوالي في عام ١٩٩٠ ثم مع بروناي في سبتمبر من عام ١٩٩١ ومن بعدها فيتنام في نوفمبر من العام ذاته ومع كوريا الجنوبية في عام (١٩٩١)، وقد أعادت

---

١ - أحمد السيد النجار، الصين والقفزة الإقتصادية العملاقة، دراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، السنة السابعة عشر، العدد (١٧٩)، سبتمبر، ٢٠٠٧، ص ٣٥.

٢ - المصدر نفسه، ص ص ٣١ - ٣٢.

٣ - متروك الفالح، النموذج الصيني للتوحد (الدولة الواحدة ذات النظامين): دراسة في الإصول والعوامل والدلالات، المستقبل العربي، العدد (١٥٢)، ١٩٩١، ص ٢٦.

الصين النظر في سياساتها (الهند - الصينية) خلال عامي (١٩٩٠ - ١٩٩١) عندما قررت التراجع عن تأييدها (للخمير الحمر) في كمبوديا والمشاركة في جهود الأمم المتحدة لحل النزاع هناك بالطرق السلمية كما كان حلول وزير الخارجية الصيني وقتها (كيان كيشين) ضيفا على إجتماع وزراء خارجية (آسيان) للقمة الرابعة والعشرين للمنظمة في يوليو (١٩٩١) وحضوره الإجتماع الأول للمنتدي الإقليمي الآسيوي (ARF) في يوليو (١٩٩٤) دليلاً على إتجاه جديد تنوي القيادة الصينية المضي فيه والمداومة عليه (١).

وقد تمحورت السياسة الخارجية الصينية تجاه محيطها الآسيوي على كسب ثقة الدول وتبديد مظاهر الشك والتوجس التي حكمت العلاقات الصينية - الآسيوية لسنوات طوال، وبصرف النظر عن طبيعة الدوافع المحركة للسلوك الصيني إلا أن الرأي يستقر على حقيقة أن الصين تسعى لإن تكون حاجة سياسية وإقتصادية لدول الإقليم وليس خطراً عليهم، بل دليل أن أغلب التطورات الإقليمية كانت قد إتخذت إتجاهاً يؤشر إستمرارية الإندماج الصيني في التعاملات الإقتصادية والسياسية في آسيا - الباسيفيك وكان إنخراط الصين في علاقاتها مع منظمة (آسيان) هو أكثر المؤشرات دلالة للتحول في السلوك السياسي الخارجي الصيني وقد عقدت عدة بروتوكولات وإتفاقيات بين الصين ودول المنظمة منذ الثمانينيات في مجالات مختلفة كتتمية الموارد البشرية وتكنولوجيا الإتصالات والمعلومات والمبادرات الثقافية والعلمية، وفي إجتماع دول المنظمة لعام (٢٠٠٢) عقدت الصين والدول الأعضاء أربع إتفاقيات كان أهمها الإتفاق الإطاري للتعاون الإقتصادي الشامل والذي عنى بتهدئة مخاوف دول جنوب شرق اسيا إزاء تراجع صادراتها في وجه المنافسة الصينية، اما القمة التي عقدت في عام (٢٠٠٣) فشهدت توقيع الصين والآسيان الإعلان المتبادل للشراكة الإستراتيجية حول السلام والرفاهية والذي عالج عدداً من

١ - مسعد الششتاوي أحمد، القدرات العسكرية الصينية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٣) السنة الرابعة والأربعين،

القضايا المشتركة بين الطرفين في مجالات السياسة والإقتصاد والأمن، وجميع هذه التطورات جعلت الصين ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالنظام الأساسي للمنظمة الذي جرى توقيعه منذ عام (١٩٦٧) وبمقتضى هذا النظام إلتزمت الصين رسمياً بأعمال مبادئ عدم الإعتداء وعدم التدخل إضافة إلى تفعيل وسائل مختلفة لحل عدد من الصراعات الإقليمية بالطرق السلمية (١).

---

١ - د. حنان قنديل، الصين وإستمرارية الصعود السلمي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٣)، القاهرة، يناير،

## الخاتمة

ملخص البحث الى ان تاثير البيئة الصينية الداخلية بمكوناتها الثقافية والحضارية وعناصر قوتها الاقتصادية والعسكرية ، وبنية مؤسساتها السياسية على توجه السياسة الخارجية ، اذ ادت القيادات ، بشخصيتها القوية وتميزها بروح المسؤولية ، والتداول السلمي على السلطة ، والمزاوجة بين التكوينات المختلفة السياسية العسكرية و الادارية ، مما جعل صانع القرار السياسي يودي دورا مهما في اتخاذ القرارات التي تتسم بقدر كبير من العقلانية والفعالية .

وادت التغيرات السياسية وهيمنة التيار الاصلاحى بعد وفاة ( ماو ) عام ١٩٧٦ على توجهات السياسة الخارجية ، واصبحت جماعية اكثر من مما كانت بالسابق . وشهدت الساحة الصينية صراع على السلطة بين التيار المتشدد والتيار الاصلاحى داخل المكتب السياسي للحزب الشيوعى . وقد حسم هذا الصراع خلال الدورة الثالثة للجنة المركزية الحادية عشر للحزب الشيوعى في نهاية ١٩٧٨ .

وقد عادت الصين الى تفسير تراثها ، الذي كان دوما يحاول التناغم والتكيف مع الطبيعة لا قهرها ومن ثم الجمع بين النقااض دون محاوله سيطرة طرف على اخر ، التراث الصينى بوجود التناقض فى الحياة، الا ان التطور والتغير فى نهايه المطاف هما نتيجة استمرار جدليه هذا التناقض ، لا القضاء عليه، الامر الذى فسر اصرار (ماو تسي تونغ) على ما كان يسميه

،(ديمومه الثورة) ويعود الفضل للزعيم "دينج تشاو بنج " الذى تمنى شعار " المسيره الطويله الجديدة" الاقصاديه ، واخرج بلاده من عزلتها العقائديه والسياسية الى صعيد العالم، واحداث تطور نوعى فى عمليه اتخاذ القرار السياسى ، من خلال توسع دائره اتخاذه وخروجها من الدائره الضيقه المقنصره على الاطار الفردى ، وانتقالها لتأخذ الطابع المؤسساتى شياً فشيأ من خلال اعطاء هامش اكبر لتنظيمات اخرى للمشاركة فى عمليه صنع القرار ،



## المصادر

- ١ - د. أسامة عثمان، العزلة الدولية .. فاعليتها وسبل التعامل معها، موقع نوافذ الالكتروني، تاريخ النشر، ٢٥ يوليو ٢٠٠٩، على الرابط التالي:
- ٢ - د. مازن الرمضاني، إشكالية السياسة العربية الخارجية: العزلة والانكفاء، صحيفة العرب اللندنية، العدد (١٠٠٥٢) في ٣٠/٩/٢٠١٥، ص ٦.
- ٣- سيد محمود النقر، السياسة الخارجية للصين والعلاقة مع الولايات المتحدة، مطبعة دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٥٤.
- ٤- المصدر السابق، ص ٥٤.
- ٥- لستر ثورو، الصراع على القمة: مستقبل المنافسة الاقتصادية بين أميركا واليابان، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٠٤)، الكويت، ١٩٩٥، ص ٩ - ٢٧.
- ٦- د. درية شفيق بسيوني، المثلث الإستراتيجي وتوازنات القوى في الثمانينيات، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٠١)، أبريل، ١٩٩٠، ص ١٧.
- ٧ - المصدر نفسه، ص ١٧.
- ٨ - سمير كرم، العلاقات الأميركية - الصينية، مجلة السياسة الدولية، العدد (٢٧)، السنة الثامنة، أكتوبر، ١٩٧٢، ص ١٥.
- ٩ - ، للمزيد من التفاصيل عن جذور الخلاف السوفيتي - الصيني خلال مراحل تاريخية متتالية يمكن الرجوع الى: فوزي درويش، الشرق الأقصى: الصين واليابان (١٨٥٣ - ١٩٧٢)، مؤسسة الأهرام للصحافة والنشر، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٢٢١ - ٢٣٥.
- ١٠ - د. كاظم هاشم نعمة، الصين في السياسة الآسيوية، منشورات الدار الأكاديمية العليا، طرابلس، ٢٠٠٧، ص ٣٤ - ٣٦.



- ١١ - فوزي درويش، الشرق الأقصى: الصين واليابان (١٨٥٣ - ١٩٧٢)، مؤسسة الأهرام للصحافة والنشر، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٧٥.
- ١٢ - المصدر نفسه، ص ١٧٦.
- ١٣ - أبو بكر الدسوقي، الدور العالمي للصين: رؤى مختلفة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٣)، السنة الرابعة والأربعين، يوليو، ٢٠٠٨، ص ١٤٩.
- ١٤ - عبيدة عبد الله الدندراوي، الصين وروسيا وحلف شمال الأطلسي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٣٢)، أبريل، ١٩٩٨، ص ١٢٤.
- ١٥ - متروك الفالح، النموذج الصيني للتوحد (الدولة الواحدة ذات النظامين): دراسة في الإصول والعوامل والدلالات، المستقبل العربي، العدد (١٥٢)، ١٩٩١، ص ٢٦.
- ١٦ - أحمد السيد النجار، الصين والقفزة الإقتصادية العملاقة، كراسات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، السنة السابعة عشر، العدد (١٧٩)، سبتمبر، ٢٠٠٧، ص ٣٥.
- ١٧ - المصدر نفسه، ص ٣١ - ٣٢.
- ١٨ - متروك الفالح، النموذج الصيني للتوحد (الدولة الواحدة ذات النظامين): دراسة في الإصول والعوامل والدلالات، المستقبل العربي، العدد (١٥٢)، ١٩٩١، ص ٢٦.
- ١٩ - مسعد الششتاوي أحمد، القدرات العسكرية الصينية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٣) السنة الرابعة والأربعين، ٢٠٠٨، ص ١٢٨ - ١٣٠.
- ٢٠ - د. حنان قنديل، الصين وإستمرارية الصعود السلمي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٣)، القاهرة، يناير، ٢٠١١، ص ٥٦.